دور تفعيل آليات الحوكمة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الإيرادات السيادية للدولة الليبية.

دراسة استطلاعية من وجهة نظر الأكاديميين في كلية الاقتصاد بجامعة سرت

أ. عبدالسلام محمد عبدالكريم
محاضر مساعد، قسم المحاسبة، كليةالاقتصاد،جامعة سرت،
abdslam.mohamed@su.edu.ly

أ.د. علي مفتاح التائب
أستاذ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت،
ali1976@su.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور تفعيل آليات الحوكمة بالهيئات الحكومية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية، وذلك من وجهة نظر الأكاديميين بكلية الاقتصاد – جامعة سرت. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة الإلكترونية لجمع البيانات من عينة مكونة من 23 أكاديميًا، وتم تحليل الردود باستخدام برنامج SPSS. توصلت النتائج إلى أن آليات الحوكمة المتمثلة في فعالية مجلس الإدارة، والسلوكيات المهنية، والإفصاح والشفافية، ونظم المراجعة الداخلية، لها دور إيجابي متوسط نسبياً في تحسين جودة الإيرادات السيادية. كما أظهرت الدراسة أن النزاهة المهنية والشفافية المؤسسية تمثلان الركيزة الأساسية في هذا التحسين، مع التأكيد على أهمية دعم استقلالية مجالس الإدارة وتطوير نظم المراجعة الداخلية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز السلوكيات المهنية والشفافية داخل الهيئات الحكومية، باعتبارهما الأساس في رفع كفاءة الإيرادات السيادية وتحقيق الاستدامة المالية؛ الكلمات *المفتاحية: الايرادات السيادية ؛ مصادر الدخل*

The Role of Activating Governance Mechanisms in Government Institutions in Enhancing the Quality of Sovereign Revenues in Libya

An Exploratory Study from the Perspective of Academics at the Faculty of Economics, University of Sirte

Abstract:

This study aimed to investigate the role of activating governance mechanisms in government institutions in enhancing the quality of Libya's sovereign revenues, from the perspective of academics at the Faculty of Economics – Sirte University. The study adopted a descriptive-analytical approach and employed an electronic questionnaire to collect data from a sample of 23 academics. The responses were analyzed using the SPSS program.The findings revealed that governance mechanisms—namely the effectiveness of the board of directors, professional behaviors, disclosure and transparency, and internal audit systems—play a relatively moderate positive role in improving the quality of sovereign revenues. The study also showed that professional integrity and institutional transparency represent the fundamental pillars of this improvement, while emphasizing the importance of supporting the independence of boards of directors and developing internal audit systemsvThe study recommended strengthening professional behaviors and transparency within government institutions, as they constitute the foundation for enhancing the efficiency of sovereign revenues and achieving financial sustainability. **Keywords:** Sovereign revenues; Income sources.

1.الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

تُعد الحوكمة من المفاهيم الإدارية والاقتصادية الحديثة التي برزت أهميتها في العقود الأخيرة، حيث تسعى إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحقيق التنمية المستدامة (OECD, 2015). وقد أكدت العديد من الدراسات أن تطبيق آليات الحوكمة يسهم في الحد من الفساد المالي والإداري، ويرفع من كفاءة المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء (Shleifer & Vishny, 1997؛ حمودة وآخرون، 2025).

وفي السياق الليبي، تزداد الحاجة إلى تفعيل مبادئ الحوكمة في الهيئات الحكومية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدولة، وما يرتبط بها من ضغوط على الإيرادات السيادية. إذ إن ضعف الإفصاح والشفافية، وقصور نظم المراجعة الداخلية، وتراجع الالتزام بالسلوكيات المهنية، كلها عوامل قد تؤثر سلبًا على جودة الإيرادات العامة (رزق، 2025).

كما تشير الأدبيات إلى أن الإيرادات السيادية تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية، وأن تحسين جودتها يتطلب وجود أنظمة رقابية فعّالة وآليات حوكمة واضحة تضمن دقة البيانات المالية وموثوقيتها (المعمري والمزيني، 2024).

ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى استقصاء دور تفعيل آليات الحوكمة في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية، من خلال دراسة استطلاعية لآراء الأكاديميين بجامعة سرت، بما يسهم في تقديم إطار علمي وعملي يدعم صناع القرار في تبني سياسات أكثر فاعلية لإدارة الموارد العامة.

2.1 الدراسات السابقة:

1. هدفت دراسة الجيباني والتركاوي (2022) إلى قياس العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في ليبيا خلال الفترة (1990–2020). استخدمت منهجية الانحدار الذاتي، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات والنفقات، مما يعكس ضعف كفاءة إدارة الموارد السيادية.

2. هدفت دراسة مصطفى (2019) إلى تحليل دور مبادئ الحوكمة في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية في المؤسسات الحكومية المصرية. اعتمدت على استبانة شملت 120 مراجعًا داخليًا، وأظهرت النتائج أن تطبيق الشفافية والإفصاح يعزز من جودة التقارير المالية ويحد من الفساد.
3. تهدف دراسة بن داود (2018) إلى استقصاء دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة بالمؤسسات العامة الجزائرية. اعتمدت على استبانة وزعت على 95 مراجعًا داخليًا، وأظهرت النتائج أن قوة المراجعة الداخلية ترتبط إيجابيًا بتحسين كفاءة الإيرادات الحكومية.
4. هدفت دراسة إنشاصي (2017) إلى بحث أثر حوكمة الشركات على تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الفلسطينية. اعتمدت على استبانة شملت 110 مدققين، وأظهرت النتائج أن الإفصاح والشفافية يمثلان العامل الأكثر تأثيرًا في تعزيز جودة التقارير المالية.
5. سعت دراسة IMF (2019) إلى تحليل أثر الشفافية المالية على جودة الإيرادات السيادية في الدول النامية. اعتمدت على بيانات مقطعية من 40 دولة، وأظهرت النتائج أن الدول التي تطبق معايير الإفصاح المالي تحقق استقرارًا أكبر في إيراداتها السيادية.
6. تهدف دراسة المعمري والمزيني (2024) إلى تقييم أثر البعد البيئي في الحوكمة على استدامة الموارد المالية في سلطنة عمان. اعتمدت على استبانة شملت 80 موظفًا حكوميًا، وأظهرت النتائج أن الإفصاح البيئي يعزز من ثقة المجتمع والمستثمرين ويزيد من جودة الإيرادات.
7. هدفت دراسة رزق (2025) إلى تحليل دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية بالقطاع العام الليبي. اعتمدت على مقابلات مع 30 خبيرًا ماليًا، وأظهرت النتائج أن الإفصاح المحاسبي يعد أداة رئيسة لتحسين مصداقية الإيرادات الحكومية.
8. سعت دراسة حمودة وآخرون (2025) إلى قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير الرقابية في الأجهزة العليا للرقابة المالية. اعتمدت على استبانة شملت 140 مراجعًا، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين الحوكمة وجودة التقارير الرقابية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى أن تفعيل آليات الحوكمة يسهم في تعزيز الشفافية والرقابة وتحسين جودة الإيرادات السيادية، حيث تناولت بعض الأبحاث دور الإفصاح والمراجعة الداخلية

(إنشاصي، 2017؛ بن داود، 2018؛ مصطفى، 2019)، وأخرى ركزت على الشفافية المالية والإيرادات في السياقات الدوليةIMF) ، (2019، بينما اهتمت دراسات حديثة بالبيئة الليبية والعربية مثل العلاقة بين الإيرادات والنفقات (الجيباني والتركاوي، 2022) وأثر الإفصاح والحوكمة على جودة التقارير (رزق، 2025؛ حمودة وآخرون، 2025). ورغم هذا التنوع، تظل الأبحاث في السياق الليبي محدودة، مما يبرز أهمية الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة وربط آليات الحوكمة مباشرة بجودة الإيرادات السيادية.

3.1 مشكلة الدراسة:

تواجه الدولة الليبية تحديات كبيرة في إدارة مواردها السيادية وضمان استدامتها، نتيجة ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئات الحكومية، مما ينعكس سلبًا على كفاءة تحصيل الإيرادات وجودتها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة دور تفعيل آليات الحوكمة في تحسين جودة الإيرادات السيادية، وبذلك تتجسد مشكلة الدراسة في الاتي:

التساؤل الرئيسي:

هل يوجد دور لتفعيل اليات الحوكمه بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية؟

الاسئلة الفرعية:

1. هل يوجد دور لحوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية؟
2. هل يوجد دور لحوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية؟
3. هل يوجد دور لحوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية؟
4. هل يوجد دور لحوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية؟

4.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية لا يوجد دور ذو دلاله معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥a لحوكمه الهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد دور ذو دلاله معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥a لحوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.
2. لا يوجد دور ذو دلاله معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥a لحوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.
3. لا يوجد دور ذو دلاله معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥a لحوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.
4. لا يوجد دور ذو دلاله معنوية عند مستوى معنوية 0.05 ≥a لحوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.

5.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا حيويًا يرتبط مباشرة بقدرة الدولة الليبية على إدارة مواردها السيادية بكفاءة وشفافية، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها. فهي تسعى إلى إبراز دور آليات الحوكمة – مثل فعالية مجالس الإدارة، السلوكيات المهنية، الإفصاح والشفافية، ونظم المراجعة الداخلية – في تحسين جودة الإيرادات السيادية (من وجهة نظر الأكاديميين بالجامعات الليبية)، بما يعزز الثقة في التقارير المالية الحكومية ويحد من مظاهر الفساد والهدر. كما تكمن أهميتها الأكاديمية في إثراء الأدبيات العربية والليبية المتعلقة بالحوكمة والإيرادات العامة، بينما تكمن أهميتها العملية في تقديم توصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات الرقابية لتطوير سياسات مالية أكثر فاعلية، تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية في إدارة المال العام.

6.1 اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف عن دور تفعيل آليات الحوكمه بالهيئات الحكومية، في تعزيز جودة الايرادات السيادية للدولة الليبية من وجهة نظر الأكاديميين بالجامعات الليبية.

7.1 نموذج الدراسة:

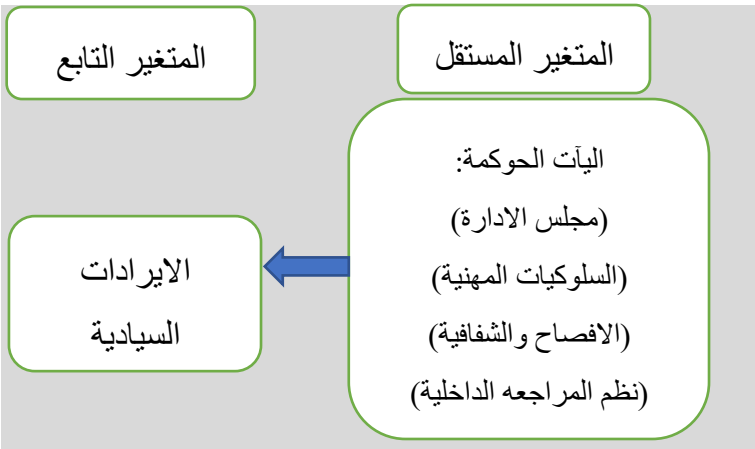

2.الايرادات السيادية:

تتمثل في تنويع مصادر الدخل والتي تعد من الركائز الأساسية لتقليص الاعتماد المفرط على العائدات النفطية، لاسيما في الدول ذات الطابع الريعي (بلخير ومختار، 2014). ويُعرَّف التنويع الاقتصادي بأنه السعي إلى توسيع قاعدة الأنشطة الإنتاجية عبر إدخال مجالات جديدة ومتنوعة، بما يتيح تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسة للدولة، ويسهم في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي، فضلاً عن الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط (عداي، 2025).

3.الإطار العملي للدراسة:

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة أهدافها، إذ يتيح هذا المنهج وصف الظاهرة قيد البحث وتحليلها بدقة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد جُمعت البيانات من خلال استبانة إلكترونية صُممت لهذا الغرض، وتضمنت قسمين رئيسيين:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية، واشتمل على ثلاثة أسئلة تهدف إلى التعرف على الخصائص العامة للمشاركين، وهي: العمر، الدرجة العلمية، وعدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: متغيرات الدراسة، وتضمن مجموعة من المؤشرات التي أُعدت بعناية لاختبار فرضيات البحث، حيث تكون من (16) سؤالًا موزعة على أربعة محاور رئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول(1) التصنيفات الرئيسية للاستبانة

المتغيرات	الاسئلة	
معلومات عامة عن المشاركين	3	
المحور الاول	حوكمة فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4
المحور الثاني	حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4
المحور الثالث	حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4
المحور الرابع	حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4

تم بناء أداة الدراسة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لتمكين أفراد العينة من التعبير بدقة عن آرائهم وقياس درجة اتفاقهم مع فقرات الاستبانة. حيث خُصصت الدرجة (5) لتعبر عن أعلى مستوى من الموافقة، في حين خُصصت الدرجة (1) لتعكس أدنى مستوى من الموافقة، مع مراعاة عكس الدرجات في بعض العبارات وفقًا لطبيعتها. ولغرض تفسير اتجاهات استجابات أفراد العينة، جرى تحديد نطاق القيم للمقياس (من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى) من خلال احتساب مدى القياس باستخدام المعادلة الإحصائية الآتية:

$$\text{المدى} = \text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة}$$

$$5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}(\text{الدرجات})} = \frac{4}{5} = 0.80$$

بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة (0.8) إلى كل درجة لتحديد المدى كما في الجدول التالي:

جدول(2) يوضح مستوى (الموافقة)

البيان		1	2	3	4	5
الموافقة	المدى	1-1.80	1.81-2.60	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5
	الرأي	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

تم توزيع رابط الاستبانة على مجموعة من الأطراف المعنية (الأكاديميين بكلية الاقتصاد-جامعة سرت)، ويعرض الجدول أدناه عدد الردود للاستمارات التي تم استلامها وكانت صالحة للتحليل الإحصائي:

جدول(3) يوضح ردود الاستبانة

البيان	العدد
عدد الردود (الصالحة للتحليل)	23

2.3 صدق وثبات الاستبانة:

تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة لضمان صلاحيتها في قياس متغيرات البحث بدقة وموثوقية، وذلك من خلال إخضاعها لاختبارات إحصائية تؤكد قدرتها على تمثيل محتوى الدراسة وإمكانية الحصول على نتائج متسقة عند إعادة تطبيقها.

1.2.3 صدق الاستبانة:

تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للتحقق من مدى صلاحية الاستبانة كأداة قياس فعّالة لمتغيرات البحث. ولتحقيق أعلى مستويات الدقة والموثوقية، جرى التركيز على نوعين رئيسيين من الصدق: صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي.

1.1.2.3 صدق الاتساق الداخلي:

يعكس صدق الاتساق الداخلي مدى الترابط والتجانس بين فقرات كل محور من محاور الاستبانة، لأمر الذي يعزز من موثوقية أداة القياس ويؤكد قدرتها على قياس المتغيرات المستهدفة بدقة واتساق. وفيما يلي عرض لنتائج الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:

جدول(4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور.

ت	الفقرة	Person	sig	النتيجة
1	وجود استقلالية حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية يحسر من التلاعب المالي وتتحسن مستويات الأرباح.	0.59	.00	صادقة
2	تخصيص صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالهيئات الحكومية ترفع من جودة القرارات المالية ما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة.	0.56	.00	صادقة
3	تسهم خبرة أعضاء مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية في صياغة استراتيجيات مدروسة تدعم نمو الأرباح.	0.46	.02	صادقة
4	من خلال تقييم أداء مجلس الإدارة دورياً تتحسن الرقابة المالية ويسهم ذلك في تحقيق أرباح أعلى.	0.49	.03	صادقة

أوضح الجدول أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول ومتوسط درجات المحور تراوحت بين (0.46–0.59)، وهي معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى

معنوية أقل من (0.05)، الأمر الذي يعكس تمتع فقرات المحور بصدق جيد في قياس الهدف الذي صُممت من أجله.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:

جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور.

ت	الفقرة	Person	sig	النتيجة
1	اختيار الهيئات الحكومية محاسبين ومراجعين من أوائل خريجي الجامعات يرفع من كفاءة المراجعة ويسهم في زيادة أرباح الشركة.	0.44	.03	صادقة
2	عندما يمتلك المحاسبين والمراجعين خبرة مهنية عالية فإن ذلك يضمن دقة التقارير ويدعم تحقيق أرباح مستدامة.	0.69	.00	صادقة
3	في حال امتنع المراجع عن قبول المعاملات التي تخدم مصالحه الشخصية تقل الخسائر ويعزز ذلك ربحية الشركة.	0.52	.00	صادقة
4	عبر مواكبة المحاسبين والمراجعين للتقنيات الحديثة يتم تسريع العمليات المالية وتحقيق أرباح أكبر.	0.73	.00	صادقة

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور ومجموع درجاته تراوحت بين (0.44–0.73)، وجميعها معاملات ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وهو ما يعكس تمتع فقرات المحور بصدق جيد في قياس الهدف الذي وُضعت من أجله.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:

جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور.

ت	الفقرة	Person	sig	النتيجة
1	يؤدي الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية الكافية إلى زيادة ربحية الهيئات الحكومية.	0.56	0.00	صادقة
2	- يعزز التزام الشركة بالإفصاح الشامل عن جميع المعاملات المالية الهامة قدرتها على تحقيق أرباح أعلى.	0.58	0.00	صادقة
3	- يساهم تقديم تفاصيل وافية حول التجاوزات المالية في تحسين الأداء المالي وزيادة الأرباح.	0.51	0.01	صادقة
4	- يقلل الإبلاغ التام عن جميع المعاملات المشبوهة من المخاطر ويسهم في تعزيز ربحية الشركة.	0.52	0.01	صادقة

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور ومجموع درجاته تراوحت بين (0.51–0.58)، وجميعها معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وهو ما يؤكد أن فقرات المحور تتمتع بدرجة جيدة من الصدق في قياس الهدف الذي وُضعت من أجله.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع:

جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور.

ت	الفقرة	Person	sig	النتيجة

1	تعد فعالية الرقابة الداخلية بالهيئات الحكومية، الضمان الأساسي لخلو القوائم من الأخطاء وزيادة ربحية الشركة.	0.73	0.00	صادقة
2	- فصل الوظائف (الفصل بين الصلاحيات) بالهيئات الحكومية يقلل من مخاطر الاحتيال ويؤثر ايجابا على الأرباح.	0.42	0.04	صادقة
3	- تدقيق الرقابة الداخلية دورياً بالهيئات الحكومية، يعزز من موثوقية البيانات المالية ويُسهم في تحسين الأرباح.	0.57	0.00	صادقة
4	- الاستقلال التام للمراجعين بالهيئات الحكومية يقلل الاخطاء ويساهم في زيادة الربحية للشركة.	0.5	0.01	صادقة

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور ومجموع درجاته تراوحت بين (0.42–0.73)، وجميعها معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وهو ما يؤكد أن فقرات المحور تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق في قياس الهدف الذي صُممت من أجله.

2.1.3.3 الصدق البنائي:

يُعد الصدق البنائي أحد المعايير الأساسية التي تُستخدم لقياس مدى قدرة أداة البحث على تحقيق أهدافها بدقة. ويتم التحقق منه من خلال فحص قوة الارتباط بين محاور الاستبانة والدرجة الكلية، بما يوفر مؤشرًا على مستوى تماسك الأداة وموثوقيتها.

جدول (8) معامل الارتباط بين درجة كل محور مع الدرجة الكلية للاستبانة.

	المحور	Pearson	)sig(	النتيجة
1	حوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	0.44	0.03	صادق
2	حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	0.60	0.00	صادق
3	حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	0.59	0.00	صادق
4	حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	0.57	0.00	صادق

يوضح جدول (8) أن جميع محاور الاستبانة أظهرت ارتباطات موجبة ودالة إحصائيًا مع الدرجة الكلية، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.44) و(0.60) عند مستوى دلالة ≤ 0.05، وهو ما يعكس تحقق الصدق البنائي ويؤكد تماسك أداة القياس في قياس متغيرات البحث بدقة

2.2.3 ثبات الاستبانة:

يُقصد ثبات الاستبانة قدرة أداة البحث على تقديم نتائج متسقة وقابلة للتكرار عند تطبيقها في ظروف متشابهة، بما يعكس استقرار القياس ودقته. ويتم التحقق من الثبات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

لقياس الثبات الداخلي، إذ تركز على مدى الاتساق بين فقرات الاستبانة ومدى ترابطها في قياس البُعد أو المتغير المستهدف.

جدول (9) معامل ألفا كرونباخ *Alpha Cronbach'*

البيان	N	Cronbach'	القرار
حوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	0.89	ثابت
حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	0.72	ثابت
حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	0.83	ثابت
حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	0.77	ثابت
الاستبانة	16	0.80	ثابت

أظهرت نتائج الجدول (9) أن جميع محاور الاستبانة حققت قيمًا مرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ تجاوزت الحد الأدنى المقبول (0.60).

ومن خلال هذه الاختبارات، تم التأكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، مما يؤهلها لتكون أداة مناسبة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة.

4.3 خصائص عينة الدراسة:

يتضمن القسم الأول من استمارة الاستبانة مجموعة من الأسئلة الموجهة للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك بهدف تكوين صورة عامة عنهم تساعد في تفسير النتائج وتحليلها بشكل أكثر دقة.

جدول (11) التكرارات والنسب للمتغيرات الديموغرافية

البيان	الفئة	التكرارات	النسبة
العمر	اقل من 35 سنة	4%	**1**
	من 35 الى اقل من 40 سنة	52%	**12**
	من 40 فأكثر	43%	**10**
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	43%	**10**
	محاضر	39%	**9**
	استاذ مساعد	39%	**9**

	استاذ مشارك	22%	**5**
	أستاذ	0%	**0**
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	22%	**5**
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	35%	**8**
	من 10 سنوات فأكثر	43%	**10**

يُظهر تحليل الجدول أن غالبية أفراد العينة تتوزع أعمارهم في الفئة من 35إلى أقل من 40 سنة بنسبة (52%)، تليها الفئة العمرية 40سنة فأكثر بنسبة (43%)، في حين شكّلت الفئة أقل من 35 سنة النسبة الأقل (4%)، وهو ما يشير إلى أن معظم المشاركين من ذوي الأعمار المتقدمة نسبيًا.

أما من حيث الدرجة العلمية، فقد تركزت النسبة الأكبر في فئة محاضر مساعد بنسبة (43%)، تليها فئتا محاضر وأستاذ مساعد بنسبة متقاربة (39% لكل منهما)، في حين جاءت فئة أستاذ مشارك بنسبة (22%)، بينما لم تُسجل فئة أستاذ أي تمثيل، مما يعكس أن غالبية العينة تنتمي إلى الرتب الأكاديمية المتوسطة.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج أن الفئة الأكثر تمثيلًا هي من لديهم خبرة 10 سنوات فأكثر بنسبة (43%)، يليها من لديهم خبرة بين 5إلى أقل من 10 سنوات بنسبة (35%)، ثم فئة أقل من 5 سنوات بنسبة (22%)، وهو ما يعكس أن العينة تضم مزيجًا من الخبرات الطويلة والمتوسطة والقصيرة، مع غلبة واضحة لأصحاب الخبرة الطويلة

5.3 التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

في هذه المرحلة جرى حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات أفراد العينة وتفسير مواقفهم بصورة كمية دقيقة تسهم في توضيح أنماط استجاباتهم.

1.5.3 الإحصاءات الوصفية للمحور الأول: حوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.

جدول (12) نتائج اتجاهات العينة عن عبارات المحور الأول.

ت	الفقرة	الموافقة على العبارة				
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	رتبة	الاتجاه
1	وجود استقلالية حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية يحسر من التلاعب المالي وتتحسن مستويات الأرباح.	3.57	1.27	71%	3	موافق
2	- تخصيص صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالهيئات الحكومية ترفع من جودة	3.96	1.02	79%	1	موافق

	القرارات المالية ما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة.					
3	- تسهم خبرة أعضاء مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية في صياغة استراتيجيات مدروسة تدعم نمو الأرباح.	3.09	1.24	62%	4	محايد
4	- من خلال تقييم أداء مجلس الإدارة دورياً تتحسن الرقابة المالية ويسهم ذلك في تحقيق أرباح أعلى.	3.78	0.95	76%	2	موافق
	حوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	3.6	0.43	72%	موافق	

أظهرت نتائج استجابات أفراد العينة أن المتوسط الكلي للمحور بلغ 3.60 بنسبة موافقة 72%، وهو ما يعكس اتجاهًا عامًا نحو الموافقة على أن لمجلس الإدارة دورًا كبيرًا في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية.

سُجّلت الفقرة (2) أعلى رتبة "تخصيص صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالهيئات الحكومية يرفع من جودة القرارات المالية ما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة"، حيث بلغ المتوسط (3.96) بنسبة (79%)، مما يعكس قناعة قوية لدى المشاركين بأهمية وضوح الصلاحيات في تحسين القرارات المالية وتعزيز الربحية.

تلتها الفقرة (4) "من خلال تقييم أداء مجلس الإدارة دورياً تتحسن الرقابة المالية ويسهم ذلك في تحقيق أرباح أعلى"، بمتوسط (3.78) ونسبة (76%)، وهو ما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية التقييم الدوري في رفع كفاءة الرقابة المالية وتحقيق نتائج مالية أفضل.

أما الفقرة (1) "وجود استقلالية حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية يحسر من التلاعب المالي وتتحسن مستويات الأرباح"، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.57) ونسبة (71%)، مما يدل على أن الاستقلالية تعد عاملًا مهمًا في الحد من التلاعب المالي وتحسين الأداء المالي.

في المقابل، جاءت الفقرة (3) "تسهم خبرة أعضاء مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية في صياغة استراتيجيات مدروسة تدعم نمو الأرباح" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.09) ونسبة (62%)، وهو ما يعكس حيادًا نسبيًا لدى المشاركين تجاه هذا البند، وربما يشير إلى تفاوت الخبرات العملية لأعضاء المجالس الحكومية.

3.5.2 الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني: حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.

جدول (13) نتائج اتجاهات العينة عن عبارات المحور الثاني.

الفقرة	الموافقة على العبارة				
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	رتبة	الاتجاه

1	اختيار الهيئات الحكومية محاسبين ومراجعين من أوائل خريجي الجامعات يرفع من كفاءة المراجعة ويسهم في زيادة أرباح الشركة.	3.35	1.23	67%	3	محايد
2	عندما يمتلك المحاسبين والمراجعين خبرة مهنية عالية فإن ذلك يضمن دقة التقارير ويدعم تحقيق أرباح مستدامة.	3.61	1.23	72%	2	موافق
3	في حال امتنع المراجع عن قبول المعاملات التي تخدم مصالحه الشخصية تقل الخسائر ويعزز ذلك ربحية الشركة.	4.13	1.06	83%	1	موافق
4	عبر مواكبة المحاسبين والمراجعين للتقنيات الحديثة يتم تسريع العمليات المالية وتحقيق أرباح أكبر.	3.26	1.29	65%	4	محايد
	حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	3.7	0.7	0.74	موافق	

يتضح من الجدول أن المتوسط الكلي للمحور بلغ 3.70 بنسبة موافقة تقارب 74%، وهو ما يشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة على أن السلوكيات المهنية للمحاسبين والمراجعين في الهيئات الحكومية تسهم بدرجة كبيرة في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية.

أعلى رتبة وردت في الفقرة (3): "في حال امتنع المراجع عن قبول المعاملات التي تخدم مصالحه الشخصية تقل الخسائر ويعزز ذلك ربحية الشركة"، حيث بلغ المتوسط (4.13) بنسبة موافقة (83%)، ما يعكس قناعة قوية لدى المشاركين بأهمية النزاهة المهنية في الحد من الخسائر وتعزيز الربحية.

تلتها الفقرة (2): "عندما يمتلك المحاسبين والمراجعين خبرة مهنية عالية فإن ذلك يضمن دقة التقارير ويدعم تحقيق أرباح مستدامة"، بمتوسط (3.61) ونسبة (72%)، وهو ما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية الخبرة المهنية في رفع جودة التقارير المالية وتحقيق استدامة الأرباح.

أما الفقرة (1): "اختيار الهيئات الحكومية محاسبين ومراجعين من أوائل خريجي الجامعات يرفع من كفاءة المراجعة ويسهم في زيادة أرباح الشركة"، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.35) ونسبة (67%)، وهو ما يعكس حيادًا نسبيًا لدى المشاركين تجاه هذا البند، وربما يشير إلى أن التفوق الأكاديمي وحده لا يكفي دون خبرة عملية.

في المقابل، جاءت الفقرة (4): "عبر مواكبة المحاسبين والمراجعين للتقنيات الحديثة يتم تسريع العمليات المالية وتحقيق أرباح أكبر"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.26) ونسبة (65%)، ما يدل على أن بعض المشاركين لا يزالون يرون أن الاستفادة من التقنيات الحديثة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب أو أنها بحاجة إلى تكامل أكبر مع الخبرة البشرية.

3.5.3 الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث: حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.

جدول (14) نتائج اتجاهات العينة عن عبارات المحور الثالث.

	الفقرة	الموافقة على العبارة				
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	رتبة	الاتجاه
1	يؤدي الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية الكافية إلى زيادة ربحية الهيئات الحكومية.	3.52	1.24	70%	2	موافق
2	- يعزز التزام الشركة بالإفصاح الشامل عن جميع المعاملات المالية الهامة قدرتها على تحقيق أرباح أعلى.	3.48	1.31	70%	3	موافق
3	- يساهم تقديم تفاصيل وافية حول التجاوزات المالية في تحسين الأداء المالي وزيادة الأرباح.	3.22	1.13	64%	4	محايد
4	- يقلل الإبلاغ التام عن جميع المعاملات المشبوهة من المخاطر ويسهم في تعزيز ربحية الشركة.	3.61	1.31	72%	1	موافق
	حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	3.65	0.57	73%		موافق

يتضح من الجدول أن المتوسط الكلي للمحور بلغ 3.65 بنسبة موافقة 73%، وهو ما يشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة على أن الإفصاح والشفافية في الهيئات الحكومية يمثلان عاملًا مهمًا في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية.

أعلى رتبة وردت في الفقرة (4): "يقلل الإبلاغ التام عن جميع المعاملات المشبوهة من المخاطر ويسهم في تعزيز ربحية الشركة"، حيث بلغ المتوسط (3.61) بنسبة موافقة (72%)، مما يعكس قناعة قوية لدى المشاركين بأهمية الإفصاح عن المعاملات المشبوهة في الحد من المخاطر وتحسين الأداء المالي.

تلتها الفقرة (1): "يؤدي الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية الكافية إلى زيادة ربحية الهيئات الحكومية"، بمتوسط (3.52) ونسبة الموافقة (70%)، وهو ما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية الشفافية المالية في رفع كفاءة الأداء وتحقيق أرباح أعلى.

أما الفقرة (2): "يعزز التزام الشركة بالإفصاح الشامل عن جميع المعاملات المالية الهامة قدرتها على تحقيق أرباح أعلى"، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.48) ونسبة الموافقة (70%)، مما يدل على أن الالتزام بالإفصاح الشامل يُنظر إليه كعامل داعم لتعزيز الربحية.

في المقابل، جاءت الفقرة (3): "يساهم تقديم تفاصيل وافية حول التجاوزات المالية في تحسين الأداء المالي وزيادة الأرباح"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.22) ونسبة (64%)، وهو ما يعكس

حيادًا نسبيًا لدى المشاركين تجاه هذا البند، وربما يشير إلى أن الإفصاح عن التجاوزات المالية لا يزال يواجه بعض التحديات أو لا يُنظر إليه كعامل مباشر في تحسين الأرباح.

4.5.3 الإحصاءات الوصفية للمحور الرابع: حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.

جدول (15) نتائج اتجاهات العينة عن عبارات المحور الرابع.

	الفقرة	الموافقة على العبارة				
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	رتبة	الاتجاه
1	تعد فعالية الرقابة الداخلية بالهيئات الحكومية، الضمان الأساسي لخلو القوائم من الأخطاء وزيادة ربحية الشركة.	3.17	1.19	63%	4	محايد
2	- فصل الوظائف (الفصل بين الصلاحيات) بالهيئات الحكومية يقلل من مخاطر الاحتيال ويؤثر ايجابا على الأرباح.	3.57	1.08	71%	1	موافق
3	- تدقيق الرقابة الداخلية دورياً بالهيئات الحكومية، يعزز من موثوقية البيانات المالية ويُسهم في تحسين الأرباح.	3.26	1.42	65%	3	محايد
4	- الاستقلال التام للمراجعين بالهيئات الحكومية يقلل الاخطاء ويساهم في زيادة الربحية للشركة.	3.39	1.23	68%	2	محايد
	حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	3.43	0.66	69%	موافق	

أظهرت نتائج الجدول أن المتوسط الكلي للمحور بلغ 3.43 بنسبة موافقة 69%، وهو ما يشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة على أن نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية تسهم بدرجة كبيرة في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية.

أعلى فقرة وردت في الفقرة (2): "فصل الوظائف (الفصل بين الصلاحيات) بالهيئات الحكومية يقلل من مخاطر الاحتيال ويؤثر إيجابًا على الأرباح"، حيث بلغ المتوسط (3.57) بنسبة موافقة (71%)، مما يعكس قناعة قوية لدى المشاركين بأهمية الفصل بين الصلاحيات في الحد من الاحتيال وتحسين الأداء المالي.

تلتها الفقرة (4): "الاستقلال التام للمراجعين بالهيئات الحكومية يقلل الأخطاء ويساهم في زيادة الربحية للشركة"، بمتوسط (3.39) ونسبة موافقة (68%)، وهو ما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية استقلالية المراجعين في رفع جودة التقارير المالية وتقليل الأخطاء.

أما الفقرة (3): "تدقيق الرقابة الداخلية دوريًا بالهيئات الحكومية يعزز من موثوقية البيانات المالية ويسهم في تحسين الأرباح"، فقد جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.26) ونسبة موافقة (65%)،

وهو ما يعكس حيادًا نسبيًا لدى المشاركين تجاه هذا البند، وربما يشير إلى تفاوت في تطبيق المراجعة الدورية أو في نتائجها العملية.

في المقابل، جاءت الفقرة (1): "تعد فعالية الرقابة الداخلية بالهيئات الحكومية الضمان الأساسي لخلو القوائم من الأخطاء وزيادة ربحية الشركة"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.17) ونسبة موافقة (63%)، مما يدل على أن المشاركين لم يبدوا اتفاقًا قويًا حول هذا البند، وربما يعكس ذلك الحاجة إلى تطوير آليات الرقابة الداخلية بشكل أكبر.

5.5.3 ملخص التحليل الوصفي لاتجاه محاور الدراسة:

يوضح الجدول التالي تجمع لاتجاه محاور الدراسة مع الرسم البياني:

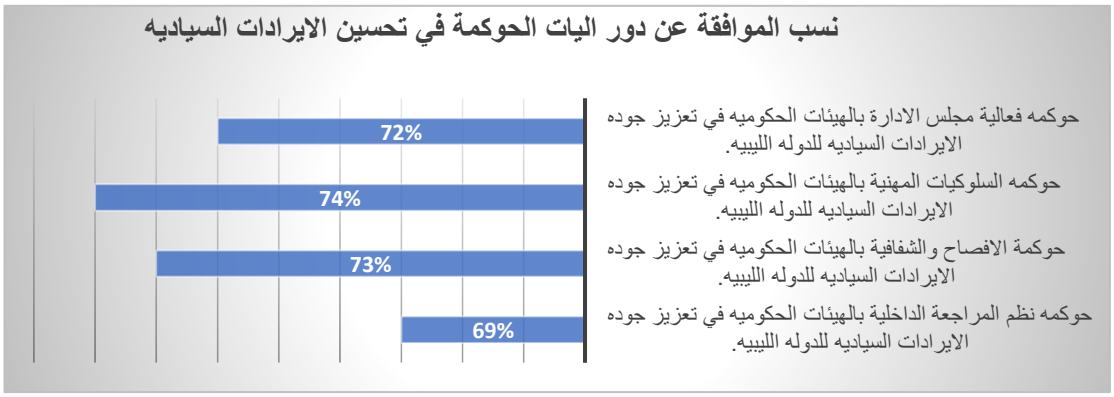

جدول (16) ملخص التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

	المحور	N	الموافقة عن المحور				
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الرتبة	الاتجاه
1	حوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	3.61	0.58	72%	3	موافق
2	حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	3.7	0.7	74%	1	موافق
3	حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	3.65	0.57	73%	2	موافق
4	حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	4	3.43	0.66	69%	4	موافق
	اراء العينة لكل ما ورد بالاستبانة	16	3.57	0.51	71%	موافق	

يتضح من الجدول (16) والرسم البياني الاتي:

أن المتوسط الكلي لجميع المحاور بلغ **3.57** بنسبة موافقة **71%**، وهو ما يشير إلى اتجاه عام نحو **الموافقة** على أن الحوكمة بمختلف أبعادها (فعالية مجلس الإدارة، السلوكيات المهنية، الإفصاح والشفافية، نظم المراجعة الداخلية) تسهم بدرجة متوسطة في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية.

المحور الثاني: حوكمة السلوكيات المهنية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.70) ونسبة موافقة (74%)، وهو ما يعكس إدراك الأكاديميين لأهمية الالتزام بالسلوكيات المهنية (كالنزاهة، الاستقلالية، تجنب تضارب المصالح) في رفع جودة الإيرادات السيادية. ويُفسَّر ذلك بأن الأكاديميين، بحكم تخصصهم، يربطون بين السلوك المهني الرشيد وبين استدامة الموارد المالية العامة.

المحور الثالث: حوكمة الإفصاح والشفافية احتل المرتبة الثانية بمتوسط (3.65) ونسبة موافقة (73%)، مما يدل على قناعة قوية لدى الأكاديميين بأن الشفافية والإفصاح المالي الشامل يمثلان ركيزة أساسية لتعزيز الثقة في البيانات الحكومية وتحقيق نتائج مالية أفضل. وهذا يتماشى مع خلفيتهم العلمية التي تؤكد على دور الإفصاح في تقليل فجوات المعلومات وتحسين القرارات الاقتصادية.

المحور الأول: حوكمة فعالية مجلس الإدارة جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.61) ونسبة موافقة (72%)، وهو ما يشير إلى أن الأكاديميين يرون أن استقلالية وصلاحيات مجلس الإدارة عامل مهم في تحسين جودة الإيرادات، لكنهم يضعونه في مرتبة تالية بعد السلوكيات المهنية والإفصاح، ربما لاعتقادهم أن فعالية المجالس الحكومية ما زالت بحاجة إلى تطوير مؤسسي أكبر.

المحور الرابع: حوكمة نظم المراجعة الداخلية حل في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.43) ونسبة موافقة (69%)، وهو ما يعكس أن الأكاديميين، بخبرتهم البحثية، يدركون أن نظم المراجعة الداخلية في الهيئات الحكومية لا تزال تواجه تحديات في التطبيق العملي، وأنها بحاجة إلى تحديث وتفعيل أكبر لتواكب متطلبات الحوكمة الحديثة.

6.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

تُستخدم الاختبارات الإحصائية للتوزيع الطبيعي للتحقق من مدى انسجام البيانات مع النمط الطبيعي المتمركز حول المتوسط، ويُعد هذا الشرط أساسًا مهمًا لإجراء العديد من التحليلات الإحصائية بدقة وموثوقية.

جدول (17) اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	Kolmogorov-Smirnov				Shapiro-Wil			
	df	Statistic	sig	التوزيع	df	Statistic	sig	التوزيع
حوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	0.196	0.06	طبيعي	23	0.90	0.06	طبيعي
حوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	0.135	0.20	طبيعي	23	0.95	0.39	طبيعي
حوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	0.137	0.23	طبيعي	23	0.94	0.19	طبيعي
حوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	0.126	0.20	طبيعي	23	0.97	0.78	طبيعي
الاستبانة	23	0.079	0.20	طبيعي		0.97	0.75	طبيعي

أوضحت نتائج اختباري Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي (Sig > 0.05)، الأمر الذي يسمح بالاعتماد على الاختبارات البارامترية في تحليل البيانات، دون الحاجة إلى اللجوء إلى الأساليب اللامعلمية.

7.3 اختبار فرضيات الدراسة:

بعد تحليل نتائج آراء عينة الدراسة حول محاور الاستبانة، ومن أجل تحقيق أهداف البحث بدقة، جرى تطبيق الاختبارات الإحصائية المعلمية المناسبة للتحقق من صحة الفرضيات ومدى توافقها مع الواقع العملي.

1.7.3 اختبار الفرضية الرئيسية:

تمّ التحقق من صحة الفرضية باستخدام اختبار (One samples-T-Test) وذلك من أجل قياس وجود فروقات إحصائية فيما بين إجابات عينة الدراسة عن القيمة الفرضية (3).

جدول (18) نتائج اختبار *One samples-T-Test* للفرضية الرئيسية

البيان	N		

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	القرار
يوجد دور لحوكمه الهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	3.57	0.51	-	موافق
لا يوجد دور لحوكمه الهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	-	-	0.00	رفض

أظهرت نتائج اختبار T لعينة واحدة أن المتوسط الحسابي (3.57) بانحراف معياري منخفض نسبيًا (0.51) قد تجاوز القيمة المحايدة المفترضة (3)، مما يعكس وجود فرق إيجابي لصالح عبارات الدراسة. كما أن قيمة الدلالة الإحصائية جاءت أقل بكثير من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يؤكد أن الفروق ذات دلالة إحصائية حقيقية ولا يمكن إرجاعها إلى الصدفة العشوائية. بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن أفراد العينة (الأكاديميين بكلية الاقتصاد – جامعة سرت) يرون أن حوكمة الهيئات الحكومية تسهم بشكل متوسط في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية. وبالتالي، تم رفض الفرض الصفري والقبول بالفرض البديل الذي يؤكد وجود دور إيجابي للحوكمة في هذا المجال.

1.1.7.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تمّ التحقق من صحة الفرضية باستخدام اختبار (One samples-T-Test) وذلك من أجل قياس وجود فروقات إحصائية فيما بين إجابات عينة الدراسة عن القيمة الفرضية (3).

جدول (19) نتائج اختبار *One samples-T-Test* للفرضية الفرعية الأولى

البيان		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	القرار
المحور	يوجد دور لحوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	3.61	0.58	-	موافق
الفرضية	لا يوجد دور لحوكمه فعالية مجلس الادارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	-	-	0.00	رفض

تشير نتائج اختبار T لعينة واحدة إلى أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة بلغ 3.61 بانحراف معياري (0.58)، وهو أعلى من القيمة المحايدة المفترضة (3) التي تم اعتمادها كمعيار للمقارنة. كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.00) جاءت أقل بكثير من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن الفروق بين المتوسط الفعلي والقيمة المرجعية فروق ذات دلالة إحصائية حقيقية وليست ناتجة عن الصدفة العشوائية.

بناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود دور لحوكمة فعالية مجلس الإدارة بالهيئات الحكومية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية، والقبول بالفرض البديل الذي يؤكد وجود دور إيجابي وفعّال لممارسات الحوكمة في هذا الجانب. وتعكس هذه النتيجة قناعة أفراد العينة (الأكاديميين بكلية الاقتصاد – جامعة سرت) بأن فعالية مجالس الإدارة تمثل عنصرًا جوهريًا في تحسين جودة الإيرادات السيادية، من خلال تعزيز الاستقلالية، وضوح الصلاحيات، والرقابة المؤسسية.

2.1.7.3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تمّ التحقق من صحة الفرضية باستخدام اختبار (One samples-T-Test) وذلك من أجل قياس وجود فروقات إحصائية فيما بين إجابات عينة الدراسة عن القيمة الفرضية (3).

جدول (20) نتائج اختبار *One samples-T-Test* للفرضية الفرعية الثانية

البيان		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	القرار
المحور	يوجد دور لحوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	3.7	0.7	-	موافق
الفرضية	لا يوجد دور لحوكمه السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	-	-	0.001	رفض

تشير نتائج اختبار T لعينة واحدة إلى أن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة بلغ 3.70 بانحراف معياري (0.70)، وهو أعلى من القيمة المحايدة المفترضة (3) التي تم اعتمادها كمعيار للمقارنة. وهذا يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الإقرار بدور حوكمة السلوكيات المهنية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية.

كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.001) جاءت أقل بكثير من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن الفروق بين المتوسط الفعلي والقيمة المرجعية فروق ذات دلالة إحصائية حقيقية، ولا يمكن إرجاعها إلى الصدفة العشوائية.

بناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود دور لحوكمة السلوكيات المهنية بالهيئات الحكومية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية، والقبول بالفرض البديل الذي يؤكد وجود دور إيجابي لهذه السلوكيات.

وتعكس هذه النتيجة قناعة أفراد العينة (الأكاديميين بكلية الاقتصاد – جامعة سرت) بأن الالتزام بالسلوكيات المهنية مثل النزاهة، الاستقلالية، وتجنب تضارب المصالح، يمثل عاملًا جوهريًا في رفع كفاءة العمل الرقابي وتحسين جودة الإيرادات العامة.

3.1.7.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تمّ التحقق من صحة الفرضية باستخدام اختبار (One samples-T-Test) وذلك من أجل قياس وجود فروقات إحصائية فيما بين إجابات عينة الدراسة عن القيمة الفرضية (3).

جدول (21) نتائج اختبار *One samples-T-Test* للفرضية الفرعية الثالثة

البيان		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	القرار
المحور	يوجد دور لحوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	3.65	0.57	-	موافق
الفرضية	لا يوجد دور لحوكمة الافصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	-	-	0.002	رفض

تشير نتائج اختبار T لعينة واحدة إلى أن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة بلغ 3.65 بانحراف معياري (0.57)، وهو أعلى من القيمة المحايدة المفترضة (3) التي تم اعتمادها كمعيار للمقارنة. وهذا يعكس اتجاهًا إيجابيًا لدى أفراد العينة نحو الإقرار بدور حوكمة الإفصاح والشفافية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية.

كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.002) جاءت أقل بكثير من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن الفروق بين المتوسط الفعلي والقيمة المرجعية فروق ذات دلالة إحصائية حقيقية، ولا يمكن إرجاعها إلى الصدفة العشوائية.

بناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود دور لحوكمة الإفصاح والشفافية بالهيئات الحكومية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية، والقبول بالفرض البديل الذي يؤكد وجود دور إيجابي لهذه الممارسات.

وتعكس هذه النتيجة قناعة أفراد العينة (الأكاديميين بكلية الاقتصاد – جامعة سرت) بأن الإفصاح المالي الشامل والشفافية المؤسسية يمثلان ركيزة أساسية لتعزيز الثقة في البيانات الحكومية، والحد من المخاطر، وتحقيق نتائج مالية أكثر موثوقية.

4.1.7.3 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تمّ التحقق من صحة الفرضية باستخدام اختبار (One samples-T-Test) وذلك من أجل قياس وجود فروقات إحصائية فيما بين إجابات عينة الدراسة عن القيمة الفرضية (3).

جدول (22) نتائج اختبار *One samples-T-Test* للفرضية الفرعية الرابعة

البيان		N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	القرار
المحور	يوجد دور لحوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	3.43	0.66	-	موافق
الفرضية	لا يوجد دور لحوكمه نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جوده الايرادات السيادية للدولة الليبية.	23	-	-	0.017	رفض

تشير نتائج اختبار T لعينة واحدة إلى أن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة بلغ 3.43 بانحراف معياري (0.66)، وهو أعلى من القيمة المحايدة المفترضة (3) التي تم اعتمادها كمعيار للمقارنة. وهذا يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الإقرار بدور حوكمة نظم المراجعة الداخلية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية.

كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.017) جاءت أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن الفروق بين المتوسط الفعلي والقيمة المرجعية فروق ذات دلالة إحصائية حقيقية، وليست ناتجة عن الصدفة العشوائية.

بناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود دور لحوكمة نظم المراجعة الداخلية بالهيئات الحكومية في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية، والقبول بالفرض البديل الذي يؤكد وجود دور إيجابي لهذه النظم.

وتعكس هذه النتيجة قناعة أفراد العينة (الأكاديميين بكلية الاقتصاد – جامعة سرت) بأن تفعيل نظم المراجعة الداخلية يسهم في رفع دقة ومصداقية التقارير المالية، والحد من الأخطاء والمخاطر، مما يعزز من موثوقية المعلومات المقدمة لصانعي القرار ويدعم جودة الإيرادات العامة.

8.3 نتائج الدراسة:

1. بينت النتائج أن آليات حوكمة الهيئات الحكومية تؤدي دورًا متوسطًا نسبيًا في تعزيز جودة الإيرادات السيادية للدولة الليبية.
2. احتلت السلوكيات المهنية المرتبة الأولى من حيث دورها الإيجابي (متوسط 3.70، بنسبة موافقة 74%)، مما يبرز أهمية الالتزام بالنزاهة والاستقلالية وتجنب تضارب المصالح.
3. حلّ الإفصاح والشفافية في المرتبة الثانية (متوسط 3.65، نسبة موافقة 73%)، مؤكّدًا أن الشفافية المالية والإفصاح الشامل يعززان الثقة ويحدان من المخاطر.
4. مجالس الإدارة احتلت المرتبة الثالثة (متوسط 3.61، نسبة موافقة 72%)، مما يشير إلى دورها المهم لكنه أقل نسبيًا مقارنة بالسلوكيات المهنية والشفافية.
5. جاءت نظم المراجعة الداخلية في المرتبة الأخيرة (متوسط 3.43، نسبة موافقة 69%)، وهو ما يدل على أهميتها لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير وتفعيل أكبر.

9.3 توصيات الدراسة:

1. تعزيز السلوكيات المهنية والشفافية داخل الهيئات الحكومية باعتبارهما الركيزة الأساسية لرفع جودة الإيرادات السيادية.
2. تطوير فعالية مجالس الإدارة ونظم المراجعة الداخلية عبر تحديث الصلاحيات والآليات الرقابية وتفعيل استقلالية المراجعين.

قائمة المراجع:

إنشاصي، روال عبد المجيد .(2017) .دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

بن داود، محمد عبد النور2018 .دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

الجيباني، صقر حمد، و التركاوي، آسيا جمعة. (2022). العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في ليبيا (1990–2020): دراسة تحليلية قياسية. *مجلة الدراسات الاقتصادية – جامعة درنة، 5*(3)، 55–72.

حمودة، محمد، و عبد الله، سامي، و الشريف، خالد. (2025). الحوكمة وجودة التقارير الرقابية: دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المحاسبية، 12*(3)، 380–395.

حميدة، مختار، قسوم, بلخير. (2014). تجربة صناديق الثروة السيادية كبديل عن الإيرادات النفطية. *مجلة البحوث السياسية و الادارية*, *3*(1), 345-364.

رزق، أحمد. (2025). الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز الشفافية بالقطاع العام الليبي. في *المؤتمر الدولي للمحاسبة والحوكمة* (ص. 115–132). طرابلس، ليبيا.

مصطفى، حاتم رياض.(2019) .(مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.

المعمري، سيف، و المزيني، علي. (2024). البعد البيئي في الحوكمة وأثره على استدامة الموارد المالية في سلطنة عمان. *مجلة الاقتصاد والإدارة، 18*(2)، 210–230.

نور شدهان عداي. (2025). السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على تنويع مصادر الدخل في العراق. *مجلة الإدارة والاقتصاد*, *50*(147), 123-132.

International Monetary Fund (IMF). (2019). *Fiscal transparency handbook*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

OECD. (2015). *G20/OECD Principles of Corporate Governance*. Paris: OECD Publishing.

Shleifer, A., & Vishny, R. (1997). *A Survey of Corporate Governance*. The Journal of Finance, 52(2), 737–783.